الفصل السابع

السنوات الأخيرة في الجزيرة العربية
بين الكفاح وخيبة الأمل

ليس هناك حماقة لا يمكن إصلاحها بالحكمة أو بالصدفة، وليس هناك حكمة لا يمكن إفسادها بالحماقة أو بالصدفة.

غوته

إن جميع الأحداث التي تناولناها في الفصول السابقة («صفقة البنزين» وتطبيع نظام العلاقات التجارية وزيارة الأمير فيصل إلى الاتحاد السوفيتي وتركيب أول محطة اتصال آلية... إلخ) كان لتيورياقولوف الفضل الأول فيها، وكانت هذه الإنجازات تمثل بلا شك قمة مجده في عمله الدبلوماسي المثمر كمندوب مفوض لبلاده، أما على الصعيد الاقتصادي فقد بدأت تتجلّى نتائج ملموسة، حيث ظهرت آفاق واسعة للتعاون ذي المنفعة المتبادلة مما كان يبشر بمنافع كبيرة في المستقبل القريب. وبالطبع كان الموقف - على حد قول تيورياقولوف - «حساسا للغاية»، فلم يكن من الممكن تصديق جميع العروض التي يعرضها السعوديون، لاسيما أن الجانب الآخر كان لديه أيضا بعض الشكوك والمخاوف.

ولعل من الأفضل أنه لا داعي للقول بأن تيورياقولوف المنظّم في مبادرته كان يبذل كل ما في وسعه لتبديد هذه الشكوك تدريجيا، وإزالة العقبات من طريق العلاقات التجارية، فيكفي أن نقرأ مذكراته إلى موسكو في مطلع عام ١٩٣٣م لندرك إلى أي مدى ازداد إقدام رجال الأعمال السعوديين على التعامل التجاري مع الاتحاد السوفيتي خلال فترة عمل تيورياقولوف في جدة، حيث يقول: "يحاصرنا أفراد وجماعات، يقدمون عروضا للتعاون، بعضهم يريدون التعاون بالفعل، بينما يحاول بعضهم الآخر أن يستكشف ويستوضح إذا كان يتهددهم خطر الإغراق المزعوم، وقد أدت حالة الارتباك بين طبقة التجار إلى عقد عدد من المؤتمرات «ذات الطابع الخاص» حاول كبار المستوردين خلالها توحيد صفوفهم ضد «الخطر» الدّاهم عليهم وتحديد الطرق والوسائل التي يمكن اتباعها لحماية مصالحهم في ظل الظروف المستجدة، وفي الوقت نفسه يحاول كل من هؤلاء أن يسبق الآخر ويظفر بتجارتنا في قبضته".

بطبيعة الحال كان غالبية التجار السعوديين لا يمانعون في الحصول على «توكيل عام بجميع البضائع السوفيتية»، ثم إن كثيرا منهم كانوا يفضلون احتكار هذا التوكيل مع تقديم ضمانات وامتيازات مادية وبنكية وغيرها للمؤسسات التجارية السوفيتية، ولكن حتى لو لم يقبل الجانب السوفيتي بهذه الشروط لوافق هؤلاء على الاكتفاء بمجموعة سلع دون غيرها (على سبيل المثال المنتجات البترولية، السكر، الدقيق، الأقمشة، الثقاب... إلخ)، كذلك كان هناك من لا يتطلعون إلى الحصول على هذه المنافع وإنما ينادون بحرية التعامل مع المؤسسات التجارية السوفيتية وكسر احتكار الحكومة، حيث يتعين

على المؤسسات التجارية -كما يرى هؤلاء- أن تعمل «بنظام الطلبيات» وبشروط تجارية محددة ومقبولة لدى الطرفين.

وقد حاول تيورياقولوف أن يلفت نظر موسكو إلى عروض بعينها وإلى مستوى ومكانة المعنيين بتنمية التجارة، فقد كتب يقول: "هذا العرض على سبيل المثال جاء من يوسف زين الذي يمثل المركز التجاري لمحافظ جدة السابق. بعض هؤلاء يأتون إلينا بأنفسهم، وبعضهم الآخر من خلال شخصيات صورية، وبعضهم الثالث يجمع بين الطريقتين، والكثير منهم يقف وراءهم مسؤولون كبار في الحكومة، وقد اتخذنا مؤقتا موقف التهدئة والحذر أمام هذا «الدرانغ ناخ سوفيتين» من قبل التجار، حيث نوضح لهم أنه لم يكن هناك ولا يزال أي إغراق، وأن التجارة السوفيتية تعود بالنفع الكبير على التجار والبلد، والمسائل التي تهمهم سيقوم بمعالجتها مندوبو الأجهزة التجارية ببلادنا وليس نحن، وأكدنا في الوقت نفسه أننا سنكون سعداء للغاية برضاء الحكومة السعودية والتجار عن نشاط المسؤولين عن التجارة لدينا".

إن هذه المثابرة من قبل المندوب السوفيتي لم تكن صدفة، فعلى حد قوله قد تلقى هو وغيره من أعضاء البعثة عروضا بالتعاون "من عدد من التجار والمؤسسات التجارية المحلية والأوروبية... حيث وضعت الحكومة في خمس أو ست نقاط في المدينة إعلانات بأن «التجارة السوفيتية مسموح بها»، وهذه الإعلانات هي السبب في الحالة الجديدة التي تشهدها السوق وحالات التقدم إلينا. ومن بين المتقدمين إلينا أشير إلى المركز التجاري للمحافظ المرحوم على رضا (يوسف زين) ومحمد ناصف وباناجا ولازاريني (وكيل

مؤسسة «سوفتورغفلوت») وحسين عويني (وهو تاجر سوري وصديق وشريك فؤاد حمزة)... إلخ، وغالبيتهم يسعى إلى الحصول على توكيل مؤسساتنا التجارية، والآن المسألة لا تكمن في عروض التعاون هذه وإنما في تحديد طريقة للعمل التجاري تكون مقنعة من جميع النواحي... وطرق العمل التجاري ينبغي أن يقوم بتحديدها أحد خبرائنا التجاريين (من موسكو أو اليمن!) مع ضرورة إشراكنا في هذا الموضوع، حيث يجب الاستفادة من تجربة الماضي! فأرجو أن تحلوا مسألة الخبير التجاري، على أن يمتلك هذا الخبير صلاحية حل هذه المسألة بالتعاون معنا، وألا يتم البدء في العمل الفعلي إلا بعد أن تنظروا في اعتباراتنا ومقترحاتنا. ومن الفائدة بمكان أن نجس رغبات ونوايا مكة، ونحن الآن بصدد البدء في هذا الأمر دون أن يلزمنا هذا بشيء، وأنا أرى أنه من الضروري أن تصلنا قراراتكم بأسرع ما يمكن لنسترشد بها. ولا ضير لو جاء معنا إلى هنا في مؤتمر صغير دوبسون (المندوب المفوض في اليمن - المؤلف) أو خبير من هذا النوع. إذن القرار متروك لكم".

وفي ظل عدم توافر تعليمات من الإدارة وعدم وجود مساعد مؤهل متخصص في العلاقات التجارية الخارجية كان تيورياقولوف يحاول بالطبع توخي الحذر لأقصى درجة في إعطاء الوعود، ولكنه في خطاباته إلى موسكو كان يوحي لرؤسائه بالسياسة الرشيدة التي يوصي باتباعها ويدعوهم إلى عدم التباطؤ. انظر ماذا يقول: "إذا كانت مؤسساتنا التجارية معنية بالسوق الحجازية فعليهم أن يسارعوا بحل القضايا التي طرحتُها، وهو أمر ضروري للأسباب الآتية: أولاً: «اطرق الحديد وهو ساخن»، إذ يجب علينا أن نستغل

الوضع الجديد لمواصلة دفع القضايا التي تشغل اهتمامنا، وثانيا: نحن الآن في موسم التجارة في السعودية (فترة الحج)، وابتداءً من مايو سيبدأ الموسم في التراجع (حيث إنه تم تحديد الثاني من أبريل كآخر موعد لوصول بواخر الحجاج)، والملك سيأتي في منتصف مارس وسيشهد الوضع انتعاشا".

والأمر واضح على ما يبدو، فقد مهدت جهود المندوب المفوض الطريق أمام السلع السوفيتية إلى السوق السعودية، أما علاقاته الحميمة بأفراد الأسرة المالكة وغيرهم من الشخصيات ذات النفوذ في المملكة فقد كان من شأنها أن تعدو ضمانا سياسيا ممتازا لهذه السلعة، ولكن حدث أنه في ذروة النجاح الذي تحقق في العلاقات السوفيتية السعودية بدأت موسكو تفقد اهتمامها على هذا الصعيد. ولعل من الصعب الوصول إلى جذور هذا التحرك لولا تذكر تلك التحولات السياسية والأيديولوجية التي شهدها الاتحاد السوفيتي في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات.

ففي هذه الفترة بالذات كان مذهب الاشتراكية القومية الذي ينتهجه ستالين قد تفوّق على مذهب الشيوعية الدولية في السباق بين التيارين المتنافسين في السياسة الخارجية، وكما أشار تروتسكي فيما بعد فإن ستالين أصبح رمزا «للتيار القومي المحافظ» الذي كان يتلخص في "أن ما يهمنا هو أمننا الخاص لتنمية اقتصادنا وليس الثورة الدولية".

وقد انتهى تشكل المذهب الستاليني في السياسة الخارجية بشكل عام وكلي بحلول عام ١٩٣٠م، ففي هذا الوقت كان ستالين قد ركّز سلطة الحزب والدولة كلية في يده، وكانت المرحلة الأخيرة من هذا النهج هي أن عزل

ستالين من المناصب القيادية من يسمّون برجال المعارضة «اليمينية» الممثلين في «القوميين أنصار اقتصاد السوق»، وهم بُخارين وريكوف وتومسكي وأتباعهم، ففي نوفمبر عام ١٩٢٩م تم استبعاد بُخارين من عضوية المكتب السياسي، وقبلها ببضعة شهور كان قد أقيل من منصبه كرئيس لوفد حزب البلاشفة الشيوعي للاتحاد السوفيتي بمنظمة الكومينتيرن وعضو برئاسة اللجنة التنفيذية للكومينتيرن، وفي يونيو من عام ١٩٣٠م شغل ميخائيل ليتفينوف منصب رئيس اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية.

وكان المجتمع الدولي قد دخل في عام ١٩٣٠م مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد حدث - مصادفة أو غير مصادفة - أن استقالة بُخارين جاءت بعد أسبوعين من هبوط أسعار الأسهم ببورصة نيويورك للأوراق المالية والذي وضع نقطة البداية لفترة الكساد الأكبر. وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية أول بادرة من بوادر حرب عالمية جديدة تطل على الأبواب من أجل إعادة تقسيم العالم، وقد أحس ستالين بهذا وصرح في كلمته أمام المؤتمر السادس عشر للحزب في يونيو عام ١٩٣٠م بالقول: "إن الأزمة الاقتصادية العالمية ستتطور إلى أزمة سياسية في بعض الدول... وفي مجال السياسة الدولية سوف تحاول البرجوازية الدولية إيجاد مخرج في حرب إمبريالية جديدة... وهذا هو مصدر نزعة المغامرة بشن حملات على الاتحاد السوفيتي ونزعة التدخل، تلك النزعة التي ربما ستتطور بسبب الأزمة الاقتصادية".

وكان الوضع الجديد يتطلب إجراءات عاجلة لتعبئة الروح المعنوية لدى

كافة أبناء الشعب وتوحيده في جسد واحد قوي قادر على التحرك، وتبديل الكوادر وحده لم يكن كافيا، وإنما كان الأمر يتطلب أيدلوجية جديدة، فالتعويل على إمكانية الفوز بالسباق التكنولوجي مع الغرب والصمود في الحرب العالمية الداهمة اعتمادا على مبادئ مذهب الماركسية اللينينية الكلاسيكي كان يبدو أقل فأقل واقعية، والأيدلوجية القائمة على كفاح الطبقات وليس على كفاح القوميات كانت تثبت ضعفها يوما بعد يوم في ظل الظروف الدولية الجديدة.

وفي عام ١٩٣١م بدأت الدوائر العليا للسلطة الحزبية تتحدث صراحة عن ضرورة تغيير النهج الأيديولوجي، حيث نجد في يوميات ليتفينوف استنادا طريفا إلى حوار دار بهذا الصدد مع فوروشيلوف الذي أعلن أن الدولة يجب أن تعجّل بالتحول إلى انتهاج «سياسة الدولة العظمي»، وأيّده في هذا الرأي رودزوتاك الذي كان حاضرا أثناء الحوار، «وسياسة الدولة العظمى» الجديدة هذه كانت متغلغلة في مسام التصورات النظرية لستالين إذا تذكرنا اتهام لينين له «بالنعرة الروسية الكبرى». وعلى أي حال فستالين هو الذي أعطى إشارة البدء للمذهب الأيديولوجي الجديد.

وقد طال التحول الأيديولوجي الجديد فيما طال مجال السياسة الخارجية، وكانت نقطة التحول الفاصلة في هذا المجال هي الرسالة التي بعث بها ستالين إلى أعضاء المكتب السياسي بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٣٤م والتي تضمنت تقييمه لمقالة إنجلز «حول السياسة الخارجية للقيصرية الروسية»، وكانت هذه المقالة، التي كُتبت من منطلق العداء لروسيا، توجه النقد إلى

مجمل السياسة السابقة في روسيا القيصرية، تلك السياسة التي كانت تدار من قبل الأجانب، وقد اعترض ستالين في رسالته على نشر مقالة إنجلز بمجلة «بولشيفيك» لأن بها في رأيه مجموعة من العيوب الجوهرية التي من شأنها أن «تثير اللبس» لدى القارئ.

وبالطبع أدى الوضع الدولي المعقد في الثلاثينيات إلى حدوث تحولات في نهج السياسة الخارجية، حيث أصبحت أوروبا تشغل مكانة متقدمة في سياسة موسكو الخارجية بحكم أنها كانت تمثل الساحة المنتظرة للأحداث العسكرية القادمة، فقد حاول ستالين أن ينفّذ على هذا الصعيد في أوروبا بالذات مخططه الاستراتيجي الذي طرحه قبل ما يزيد على عشر سنوات، حيث تحوّل الغرب إلى ميدان تجارب لمناوراته الدبلوماسية التي أسفرت عن قيام تحالفين متضادين قبيل الحرب، كما أن الأحداث الرئيسة التي كان الاتحاد السوفيتي ضلعا فيها كانت تجري في ذلك الوقت في أوروبا، وفي ظل هذا الوضع لم يكن تقلص الاهتمام السياسي بالشرق شيئا غير متوقع.

ولكن في المجال الاقتصادي ظل التوجه الشرقي يحتفظ بمستقبله الواعد، حيث كان لا يزال في الحكومة السوفيتية عدد غير قليل من الخبراء الذين وضعوا تقييما صحيحا للفرص الفعلية لدى الاتحاد السوفيتي في الغرب، وجدير بالذكر أن ستالين أيضا - على ما يبدو - لم يكن تتملكه الأوهام بشأن استعداد الغرب للتعاون المتكافئ والنزيه مع الاتحاد السوفيتي وللمنافسة الشريفة، فقد كان يظن عن حق أنه "من الصعب أن تكون لدينا فرصة في المستقبل للتعويل على انتزاع أسواق الغرب الخارجية من الرأسماليين الأكثر منا

خبرة. أما فيما يخص أسواق الشرق الذي لا يمكن اعتبار علاقاتنا به سيئة، ثم إن هذه العلاقات ستزداد تحسنا، فإن فرصنا هناك ستكون أكبر، فمما لا شك فيه أن المنسوجات ومنتجات الدفاع والآلات وغيرها ستكون هي المنتجات التي سنزود الشرق بها وسننافس بها الرأسماليين".

وكان اختيار المسار الاستراتيجي في تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية صائبا، فقد كانت الدول الآسيوية المجاورة للاتحاد السوفيتي تعد في ذلك الوقت هي الأسواق التي يجب توجيه الصادرات السوفيتية إليها، ولكن رغم ذلك لم يحدث تقدم كبير على هذا الصعيد، وكان هذا بالطبع يرجع فيما يرجع إلى أسباب موضوعية، منها أن نفوذ المستعمرين السابقين كان قويا، ناهيك عن أن هناك أنظمة استعمارية كانت لا تزال قائمة في هذه الدول، وكان هذا بالطبع يمثل عقبات أمام اختراق السلع السوفيتية للمناطق الآسيوية مترامية الأطراف ويثير امتعاض موسكو، وهي العقبات التي ظل نذير تيورياقولوف يعمل على تذليلها أثناء عمله في منصب المندوب المفوض، إلا أن هذا لم يكن يلقى دائما تفهما ودعما من قبل الإدارة في موسكو.

صحيح أن ثمة سببا آخر غير مباشر كان وراء تراجع التجارة الخارجية، بما في ذلك على المسار السعودي، وهو محاولات فرض حواجز تمييزية أمام السلع السوفيتية والتحركات التي كانت تتخذها موسكو ردا على هذا، فقد أصدرت فرنسا في الثالث من أكتوبر عام ١٩٣٠م قرارا «بشأن إجراءات الرقابة على واردات بعض السلع سوفيتية المنشأ أو المستوردة من الاتحاد السوفيتي»، ونص القرار بشكل خاص على ضرورة حصول المصدرين السوفيت

على تراخيص خاصة لإدخال السلع مثل القمح والأخشاب والسكر واللحوم والكتان التي كانت تتصدر قائمة الصادرات الروسية.

وفي الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٣٠م قدّم دوفغاليفسكي المندوب السوفيتي المفوض لدى فرنسا نيابة عن الحكومة السوفيتية احتجاجا شديد اللهجة مطالبا بإلغاء نظام التمييز، بينما قامت الحكومة السوفيتية في العشرين من نفس الشهر بالرد على التحرك الفرنسي بإصدار قرارها «حول العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع الدول التي تفرض نظام قيود خاص على التجارة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»، ونص القرار على التدابير التالية: وقف الطلبيات والمشتريات من هذه الدول أو تخفيضها لأقصى درجة؛ وقف استئجار السفن التابعة لهذه الدول؛ وضع قواعد لتقييد بضائع (الترانزيت) المنتجة في هذه الدول أو الواردة منها؛ وقف أو الحد لأقصى درجة من استخدام الموانئ وطرق ومناطق (الترانزيت) بهذه الدول في عمليات (الترانزيت) أو عمليات إعادة التصدير التي يقوم بها الاتحاد السوفيتي.

وهذا القرار لم يكن بمنزلة ضربة للمصدرين الفرنسيين فحسب وإنما أدى أيضا إلى عرقلة التجارة مع الدول الأخرى ومن بينها المملكة العربية السعودية، خاصة وأن العلاقات التجارية مع المملكة ظلت فترة طويلة على غير المستوى المرجو. وهكذا نشأت حلقة مفرغة، فالعمل الدؤوب الذي ظل المندوب المفوض يكدّ فيه سنوات طويلة، والعلاقات التي نجح في بنائها، والاتفاقات التي تم التوصل إليها قد باتت غير مطلوبة عمليا، أما نداءاته ودعواته لتنشيط العلاقات التجارية قد أصبحت -على ما يبدو- تثير الضجر لدى

إدارة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية التي كانت في هذه المرة مشغولة بمشاكل من نوع آخر تماما.

فقد كان الوضع في العالم يتطلب تحليلا دقيقا ومعلومات صحيحة على كافة المسارات، وبعثت إدارة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية إلى كل من تيورياقولوف في السعودية ودوبسون في اليمن تسأل عن العمليات الدائرة في العالم العربي والدور الذي تقوم به الدول الغربية هناك، حيث أرسل باستوخوف رئيس إدارة الشرق الأولى باللجنة يستفسر: "يهمنا جدا موضوع التحرك الإنجليزي العراقي لتشكيل اتحاد عربي، وما النتائج التي يمكن توقعها من المؤتمر العربي العام المنعقد في بغداد، وما رد فعل الحجاز واليمن على هذا الموضوع؟

وهل ما جاء في الصحافة عن أن وساطة الملك فيصل قد أسفرت عن التوصل إلى اتفاقية من نوع ما بين السعودية والأردن صحيح؟ وما مدى صحة الشائعات القائلة بأن يحيى قد عرض المساعدة العسكرية على ابن سعود بعد حادثة ابن رفادة؟

والمؤتمر الإسلامي الفلسطيني يواصل تنمية نشاطه ويفتتح مكاتب له في اليمن ودول عربية أخرى، فما هي مهام وإمكانات هذه المنظمة؟ وما علاقتها بالمؤتمر العربي العام في بغداد؟

كما يهمنا أيضا موضوع اندماج سوريا العراق، فما الدوائر الأجنبية التي يتم من خلالها في الوقت الراهن تشجيع هذه الفكرة الخيالية؟ برجاء التكرم بإرسال الرد على هذه الأسئلة في البريد القادم".

وفي الوقت نفسه كانت إدارة اللجنة الشعبية تتوقع من المندوب السوفيتي في السعودية قيامه أيضا بتحركات دعائية محددة للغاية، صحيح أن المواد التي كانت ترسلها موسكو للتوزيع كانت أحيانا تبدو متحيزة وغير متوقعة، فمثلا ذات مرة وصل إلى تيوريافولوف مع البريد - كما يقول - "مجلات أمريكية وإنجليزية، وكذلك محضر محاكمة مهندسي الفساد بالإنجليزية والروسية. ونحن نرى أن هذه المحضر يمكن أن نهديه إلى فؤاد حمزة إذا رأيتم هذا مناسبا".

وبالطبع لم يكن المندوب المفوض حر التصرف دائما في مجال الدعاية للسياسة الخارجية التي تعد من أهم مجالات النشاط، إلا أنه حاول استغلال كافة الفرص المتاحة ليوصل إلى الرأي العام السعودي والقيادة العليا بالمملكة معلومات عن الحياة في الاتحاد السوفيتي وإنجازاته الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو ما حدث أيضا عندما توجه إليه فؤاد حمزة نائب وزير الخارجية بطلب لتزويده بمواد عن الاقتصاد والتجارة في الاتحاد السوفيتي باللغة الإنجليزية، حيث كان يعد كتابا به فصول تتناول الاتحاد السوفيتي، ويود الاستعانة بالمصادر السوفيتية، وتم نقل هذا الطلب إلى موسكو، ولمّا تأخر الرد كالعادة أشار تيوريافولوف إلى هذا الطلب مرة أخرى قائلا في خطابه: "أذكّركم بموضوع الدوريات اللازمة لفؤاد حمزة باللغة الإنجليزية، لأنه ذكّرني بها منذ فترة قريبة، وهو يهمه قضايا البناء الاقتصادي والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، ويود لو حصل على مجلة تصدر في موسكو بالذات...".

وجاء الرد من موسكو بالاستعداد لإرسال مجموعة من الأعداد الصادرة

في عام ١٩٣٢م من المجلة الفصلية الخاصة بغرفة التجارة السوفيتية باللغة الإنجليزية، مع تزويده بشكل منتظم بالأعداد الجديدة من خلال المندوب المفوض، كما استفسر تيورياقولوف إذا كانت هناك إصدارات أخرى باللغة الإنجليزية في المجال المشار إليه حتى يمكن الحصول عليها بشكل دوري وتوزيعها.

في الواقع لكي يضمن تيورياقولوف سرعة الحصول على كتب ومواد الدعاية اللازمة كان عليه أن يلحّ في الطلب ليس على إدارته فحسب وإنما على الهيئات الأخرى أيضا، أما لجنة الشؤون الخارجية فكانت تعي جيدا فائدة هذا العمل من قبل المندوب، ولذلك كانت تتوجه بدورها مباشرة إلى المؤسسات العاملة في هذا المجال وخاصة الجمعية الاتحادية للعلاقات الثقافية مع الخارج.

فقد أرسلت اللجنة خطابا إلى سوكولوف رئيس الجمعية تستند فيه إلى طلب نذير تيورياقولوف مندوب الاتحاد السوفيتي لدى المملكة العربية السعودية الذي يفيد بأن رجال السياسة السعوديين والمندوبين الأجانب يطلبون منه كتبا ومواد عن البناء الاقتصادي والثقافي في الاتحاد السوفيتي باللغتين الفرنسية والإنجليزية، "فقد طلب نائب وزير الخارجية الذي يكتب في الصحف العربية تزويده بمواد باللغة الإنجليزية عن الاقتصاد السوفيتي ونتائج الخطة الخمسية الأولى وما تتضمنه الخطة الخمسية الثانية، أما القنصل العراقي في جدة فمهتم بالنظام الهيكلي في بلادنا ويود إطلاع الدوائر التقدمية في بلاده على الوضع الفعلي داخل الاتحاد السوفيتي، وأما

السفير الفرنسي فمهتم بالاقتصاد وقضايا الفن. ولعل من الممكن تلبية جزء من هذه الطلبات من إصدارات الجمعية. هذا ويتضح من خطابات تيورياقولوف أن الجمعية لا تقوم بإرسال إصداراتها إلى البعثة. نرجو التكرم بتزويد البعثة في جدة بشكل منتظم بمجموعتين أو ثلاث من إصدارات الجمعية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وكذلك انتقاء مجموعتين من الإصدارات الإنجليزية لعام ١٩٣٢م لتقديمها لنائب وزير الخارجية والقنصل العراقي".

ولابد أن نعترف بأن ردّ الفعل على طلب تيورياقولوف كان سريعا للغاية، إذ لم يمر شهر حتى وصل من الجمعية رد مطمئن للغاية جاء فيه: "ردًا على خطابكم رقم ١١٣/ د. ج. بتاريخ ٨ مارس الماضي، وخطابكم رقم ١١٣/ أ. ر. نتشرف بالإفادة بأننا قد أعددنا للمفوضية في جدة سبعة أعداد من صحيفة «Daily News» تحتوي على مواد حول نتائج الخطة الخمسية، وكتيب منفصل باللغة الإنجليزية يتضمن كلمة الرفيق ستالين في الجلسة العامة للجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية والتي عقدت في يناير، والعدد الأول من مجلّد أعمال الجمعية وبه مقالة عن هيكل القوميات في جمهورية ما وراء القوقاز الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية. علاوة على ذلك قمنا بعمل اشتراك باسم المفوضية في ثلاث نسخ (باللغة الإنجليزية) من إصداراتنا الدورية لعام ١٩٣٣م، وهي مجلّد أعمال الجمعية الاتحادية للعلاقات الثقافية مع الخارج «فوكس» («VOKS») والذي يصدر مرة كل شهرين و Soviet Culture Review ويصدر شهريا، وكذلك مجموعتين من هذه الإصدارات لعام ١٩٣٢م (مجموعة

بالفرنسية ومجموعة بالإنجليزية)... وتلافيا للتأخر في إرسال هذه المطبوعات نرجو إبلاغنا بموعد أقرب باخرة إلى جدة. كما نرجو إبلاغ المفوضية بكافة هذه الإرساليات".

وفور وصول هذه الإصدارات قام تيورياقولوف بدراستها جيدا، معترفا بأن "المجلة بها مواد مفيدة"، حتى أنه بعث ببعض التوصيات بشأن ما يمكن إرساله من المطبوعات فيما بعد، مركّزا بشكل خاص على ضرورة زيادة عدد المطبوعات التي تتناول "جوانب من الحياة في آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها من الأقاليم الشرقية بالاتحاد السوفيتي، فهذه المطبوعات قد تكون مفيدة، وتمثل أهمية كبيرة للشرق العربي المحتل". وأفاد المندوب السوفيتي بأن مجموعة أعداد مجلة «فوكس» لعام ١٩٣٢م قد وصلت بالكامل إلى البعثة في مايو، مشيرا في هذا الصدد بالقول أن "الاتحاد السوفيتي يحوز على اهتمام كبير سواء بين الأوروبيين أو العرب، والمهتمون بالاتحاد السوفيتي في أوروبا يمكنهم الحصول على المعلومات من الصحف والكتب التي تتوافر هناك بكثرة، أما هنا فتعد مجلة «فوكس» هي المصدر الوحيد للمعلومات عن الاتحاد".

كذلك كان تيورياقولوف يحاول الإلمام دائما بما يدور في أرض الوطن، ولذا قام أيضا بعمل اشتراك على حساب البعثة في عدد كبير للغاية من الدوريات الأخرى، حيث كتب في أحد خطاباته يقول: "نرجو عمل اشتراك باسمنا في الصحف والمجلات التالية:

١- صحيفة «برافدا» موسكو، لمدة عام (من يناير ١٩٣٤ حتى ديسمبر ١٩٣٤).

قيمة الاشتراك: ١٠ دولارات أمريكية.

٢- صحيفة «إزفيستيا» لسان حال اللجنة التنفيذية المركزية، مدة عام (من يناير ١٩٣٤ حتى ديسمبر ١٩٣٤).

قيمة الاشتراك: ١٠ دولارات أمريكية.

٣- صحيفة «ريفاليوتسيا إي ناتسيونالنوستي» موسكو، مدة عام.

قيمة الاشتراك: ٢,٥٠ دولار أمريكي.

٤- مجلة «نوفي مير» موسكو، مدة عام (من يناير ١٩٣٤ حتى ديسمبر ١٩٣٤).

قيمة الاشتراك: ٤ دولارات أمريكية.

٥- مجلة «كراسنايا نوف» موسكو، مدة عام (من يناير ١٩٣٤ حتى ديسمبر ١٩٣٤).

قيمة الاشتراك: ٤ دولارات أمريكية.

٦- مجلة «كراسني أرخيف» موسكو، مدة عام (من يناير ١٩٣٤ حتى ديسمبر ١٩٣٤).

قيمة الاشتراك: ٥ دولارات أمريكية.

٧- مجلة «ميروفوي خوزيايستفو إي ميروفايا بوليتيكا» موسكو، مدة عام.

قيمة الاشتراك: ٨ دولارات أمريكية.

٨- مجلة «بولشيفيك» موسكو، مدة عام (من يناير ١٩٣٤ حتى ديسمبر ١٩٣٤).

قيمة الاشتراك: ٢,٤٠ دولار أمريكي.

إجمالي قيمة الاشتراكات ٤٥,٩٠ دولار أمريكي (خمسة وأربعون دولارا أمريكيا وتسعون سنتا فقط لا غير).

أرجو من القسم المالي باللجنة الشعبية للشؤون الخارجية تحويل المبلغ المذكور إلى مؤسسة «ميجدوناروودنايا كنيغا» (حساب جاري رقم ٢٦٣ بقسم المعاملات الخارجية بإدارة بنك الدولة بالاتحاد السوفيتي. موسكو، ١٢ شارع نيغلينايا)، مع تدوين المبلغ بحسابنا".

إن من يحلل نشاط تيورياقولوف على مدار السنوات الثمانية يلاحظ حتما دقته في المسائل المالية، فرغم أن ميزانية البعثة لم تكن كبيرة في أي وقت من الأوقات فإنه لم يسمح لنفسه أن يطلب من الإدارة مخصصات إضافية دون مبرر، بل على العكس عندما كان يطلب مطبوعات أو هدايا أو غيره كان يؤكد دوما على ألا تكون الهدايا غالية الثمن، مشيرا إلى أن الهدية لا تقدر بقيمتها المادية وإنما بقيمتها المعنوية، وسيتم سداد كافة المبالغ فورا.

وهذا هو ما حدث كالعادة في أحد طلبياته الكبرى والأخيرة التي بعث في طلبها إلى بولياكوف الموظف المسؤول بإدارة الشرق الأولى بلجنة الشؤون الخارجية، حيث كتب يقول: "مرفق طي هذا الخطاب طلبية موجهة إلى مؤسسة «تورغسين»، وأرجو منكم التكرم بنقلها إلى المؤسسة المذكورة لسرعة

تنفيذها، وإرسال الأشياء المطلوبة بالبريد الدولي باسم البعثة مع إرفاق الفاتورة (بالجنيه الذهبي الإنجليزي)، وسيتم السداد فور وصول الفاتورة وذلك من خلال القسم المالي بلجنة الشؤون الخارجية. وبعض هذه الأشياء مخصص لسد احتياجات البعثة، وبعضها الآخر لأغراض التمثيل، وبناءً عليه ارتأيت أن بإمكاني أن أتوجه إليكم بهذا الطلب على أمل أن تقوموا من جانبكم بإعطاء تعليمات إلى مؤسسة «تورغسين» لسرعة تنفيذ الطلبية والتأكيد على جودة السلع المرسلة".

أما قائمة السلع المطلوبة نفسها فلها دلالات كبيرة، إذ تشير مرة أخرى إلى التركيز بشكل أساسي على الهدايا التي تحددها طلبات السعوديين (الأقمشة والعطور والحلويات)، بينما لم يخصص للاحتياجات الداخلية بالبعثة إلا جزء ضئيل (المشروبات الكحولية)، وهاهي قائمة الطلبات:

قماش أغطية سرير جيدة الصنف	٣٠ متر
مفارش سفرة ملونة من التيل مقاس ٣١/ ٢- ٤	
(طاقم أصفر وآخر أزرق سماوي)	٢ طاقم كامل
مناشف (من القماش الخفيف)	١٢ قطعة
قماش بياضات من التيل	٨٠ متر
قماش تيل خفيف	٢٠ متر
مناديل قماش رجالي (يفضل من النوع الخفيف)	١,٥ دستة
كولونيا ثلاثية في زجاجات عبوة ٢٥٠ مل	٥ لتر
كولونيا برائحة الزهور: ماركة «مانون»	٤ زجاجات

ماركة «ماغنوليا»	٤ زجاجات
عطور ماركة «كراسنايا موسكوفا»	٣ زجاجات
خيط أبيض رقم ٦٠	١٢ بكرة
فودكا عبوة ١ لتر	١٢ زجاجة
حلويات كاملّة مشكّلة، في عبوات معدنية تتناسب مع الأجواء الحارة	١٠كيلوغرامات
مربى الكرز من النوع المخصص للتصدير في عبوات صفيح مغلقة باللحام	١٠كيلوغرامات
عنب الثعلب الأسود	٤ كيلوغرامات
نبيذ جورجي أحمر	١٥ زجاجة

كذلك عندما طلبت البعثة من موسكو "شراء آلة عرض سينمائي متنقلة على حساب البعثة، وإرسالها لعرض عدد من الأفلام التي تلقي الضوء على منجزات البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي" أكد نذير تيورياقولوف مجددا أن هذه السلعة سيتم سداد قيمتها، حيث كتب إلى رؤسائه يقول: "أن بإمكان البعثة أن تخصص لهذا الغرض مبلغ ٥٠ دولارًا". ويكفي لجنة الشؤون الخارجية شرفا أن نذكر أنها قدرت مبادرة مندوبها، وطلبت من الجهات المختصة "أن تقوم أخيرا بحل المسألة التي آن أوانها والخاصة بتزويد بعثتنا في الجزيرة العربية بآلة عرض سينمائي متنقلة، حيث يمكن استخدام الآلة في جدة ثم نقلها بعد ذلك إلى بعثتنا في اليمن، وفي حالة تبادل الأفلام بصورة منتظمة يمكن تنظيم عمل الآلة في البعثتين بفاعلية كبيرة لتوسيع نشاطنا الثقافي في الجزيرة العربية"، حتى أن الأمر قد وصل إلى بحث تخصيص أموال إضافية، حيث أكد باستوخوف رئيس إدارة الشرق الأولى

بلجنة الشؤون الخارجية أنه "إذا كان المبلغ الذي خصصته بعثة الحجاز غير كاف لشراء آلة العرض السينمائي فإنه ينبغي بحث تخصيص بعض الأموال الإضافية بالروبل السوفيتي وتوفير نفقات ولو قليلة نسبيا لسداد قيمة استئجار الأفلام".

أيضا كان هناك مجال مهم آخر في نشاط تيوريافولوف في عام ١٩٣٣م - قمة مجده في العمل الدبلوماسي في الجزيرة العربية - هو تنشيط ما نطلق عليه بلغة العصر التعاون العلمي والفني، فبوساطة منه ومن لجنة الشؤون الخارجية تم إرسال عينات من الأجسام المعدنية التي تم اكتشافها في أراضي الحجاز إلى قسم العلاقات الخارجية باللجنة الشعبية للصناعات الثقيلة، بعد أن قامت السلطات الحجازية بتسليمها إلى البعثة السوفيتية لإرسالها للاتحاد السوفيتي، وقد طلبت لجنة الشؤون الخارجية بدورها "أن يقوم قسم العلاقات الخارجية بلجنة الصناعات الثقيلة بإرسال الأجسام إلى أحد مؤسساتنا العلمية لتحليلها وإبلاغنا بالنتائج".

وفي الوقت نفسه كانت موسكو تترقب باهتمام وصول عينات من النباتات والسلع التصديرية السعودية التي وعد الجانب السعودي بإرسالها، فالنباتات كانت تهم معهد دراسات النبات، أما السلع التصديرية فكانت تهم اللجنة الشعبية للتجارة الخارجية، وجاءت «منتجات الاقتصاد النجدي» مصحوبة بمذكرة تغطية تقول : "... بأمر من وزير المالية وصلتنا من نجد عينات من منتجات الاقتصاد النجدي (من الجلود والأصواف والأرز والقمح)، ويطلب الجانب السعودي تسليمها إلى خبير بضائع لتقييمها من الناحية التكنولوجية

والتسويقية، ويرجى إرسال مذكرة الخبير (ويفضل أن تكون باللغة الإنجليزية أو الفرنسية) باسم وزير المالية من خلالنا. ونرجو أن تأخذوا في اعتباركم أن أهم ما يبغيه الوزير من هذا (وهو ما لم يفصح عنه ولكنه مفهوم!) هو شد انتباه موسكو إلى السلع النجدية وتسويقها في الاتحاد السوفيتي، وأنا أرى أن هذا المسعى من قبل الوزير في محله، ولكن بما أنني لا أعرف رأي موسكو في هذا الشأن فلم أناقش معه «تفاصيل» الموضوع، وكل هذا يمكن الحديث عنه وفقا لما يصلنا من الإدارة من تعليمات ".

لكن تيورياقولوف لم يضيع الوقت هباءً في انتظار تعليمات الإدارة، وإنما كان أحيانا يتخذ من تلقاء نفسه خطوات غير عادية لترويج المنتجات السوفيتية في السوق السعودية، ولعل من المهم في هذا الشأن تجربة بذور الخيار والشمّام والفلفل والباذنجان التي وصلت من موسكو بناء على طلبه، وبعد ترجمة النشرات المرفقة إلى اللغة العربية تم تسليم البذور إلى عبد الله سليمان وزير المالية الذي قام بزرعها في حديقته بمكة معربا عن امتنانه. وكتب تيورياقولوف في هذا الشأن يقول: "المياه أكثر من كافية، وقد زار الملك هذه الحديقة منذ فترة قريبة وذهل بها، وأمر وزير المالية بتحويل هذا الجزء من الحديقة إلى منتجع لأهل مكة. وليتكم ترسلون إلينا بذور الورود وغيرها من المحاصيل البستانية". بالفعل، يا لكثرة الطرق إلى قلوب الحكام!

ومع ذلك وفي هذه الفترة تحديدا بدأ بعض التوتر يعتري العلاقات بين قيادة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية وتيورياقولوف، فإذا نظرنا إلى الخطابات الموجهة إلى المندوب المفوض نلاحظ أحيانا ازدياد حدة لهجتها أكثر

فأكثر، وهاك مثال على ذلك: "... لقد طلبنا منكم إرسال تقويم أمّ القرى، فهذا النوع من المواد يمثل أهمية كبرى بالنسبة لنا ويسهّل العمل بشكل كبير، ويفضّل لو وصلت مثل هذه الكتب الإرشادية والتقاويم إلى اللجنة فور ظهورها. نرجو التكرم بإرسال جدول مواعيد وصول بواخر الركاب الأجنبية بالضبط إلى جدة وغيرها من موانئ البحر الأحمر، كما أن المعلومات التي تصلنا عن صورة الاتحاد السوفيتي في الصحافة العربية قليلة للغاية، ربما يمكنكم عمل نظام بحيث تقومون بتزويدنا إن لم يكن بالترجمة فعلى الأقل بقصاصات من أهم الأخبار...".

أما خطاب كاراخان فكان أشد لهجة، حيث يأخذ فيه على تيورياقولوف عدم رده على برقيات الإدارة في الآونة الأخيرة مما يصعب معه إعداد البريد الصادر من موسكو، ونقرأ في هذا الخطاب: "من برقياتكم المتبادلة مع المؤسسات التجارية يتبين أن البعثة مازالت تمارس نشاطها، ولكننا لا نفهم بالمرة سر إصراركم على الصمت، فقد سألناكم بشكل خاص عن الموضوعات التي يلزم توضيحها لكم في هذا البريد، ولكن هذه البرقية لم يصلنا رد عليها، شأنها شأن غيرها من البرقيات، وصمتكم ينعكس بصورة سلبية للغاية على موقف كافة مؤسساتنا، وعلى رأسها المؤسسات التجارية، من ملفات الحجاز، حيث يتولّد انطباع أن الحجاز لا جديد فيه، ويتلاشى الاهتمام بنشاطنا في هذه المنطقة. أرجو منكم توضيح الأسباب وراء إصراركم على الصمت... وألفت انتباهكم مرة أخرى إلى ضرورة تزويد اللجنة بمعلومات أكثر تفصيلا ودقة عن وضع المديونية الحجازية، ويجب إدخال نظام إرسال الرسائل المشفرة بشكل منتظم عن طريق البريد، ولكن الأهم إرسال المعلومات بالبرق.

ومهمتكم الأساسية في الفترة القليلة المقبلة تتلخص في تحريك مسألة المديونية بأكبر قدر ممكن، أما مسألة المعاهدة فأقل أهمية، ولكن هذا الموضوع لابد أيضا من مواصلة العمل فيه. إلى جانب ذلك عليكم إحاطتنا بأهم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية في الحجاز".

إن هذه المعاملة من قبل الإدارة لم تكن لتمر دون أن تثير رد فعل لدى المندوب المفوض، ففي الوقت الذي كان يجاهد فيه من أجل تنمية العلاقات السوفيتية السعودية، وتمكن من إلغاء «نظام الاستثناء» في مجال التجارة، وأصبح قاب قوسين أو أدنى من إبرام معاهدة بين البلدين، تعرض لإهانة واضحة بعدم رضا إدارة اللجنة الشعبية عن عمله. وفي خطاباته الأخيرة بشأن قضايا التبادل التجاري سمح لنفسه ما لم يسمح به من قبل مطلقا، حيث أبرز بشكل خاص الموضوعات التي طالما توجه بشأنها إلى إدارة اللجنة ولم يحصل على ردود واضحة بصددها، إذا كتب خاصة يقول: "مازالت تتوالى علينا طلبات التجار لإعطائهم معلومات عن أسعارنا ومنحهم توكيلات لمنتجاتنا وتقديم عينات لهم من سلعنا... إلخ إلخ، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فتزداد حيرة الأهالي والدوائر الحكومية هنا من السلبية التي نتسم بها بعد أن تم إلغاء نظام الاستثناء تجاه التجارة السوفيتية في فبراير، فالكثيرون في الدوائر الحكومية يتولد لديهم انطباع أننا نتعمد السلبية بسبب عدم تسوية المسألة الخاصة بمديونية الحكومة السعودية لجمعية البترول، بينما يفسر الآخرون هذا بعدم ثقتنا في تصريح الحكومة السعودية بشأن حرية التجارة السوفيتية، وعلى أي حال فالشائعات حول هذا الموضوع تنمو

وتتكاثر، أما الأهم فهو أن البعثة أيضا ليس لديها علم بقرار موسكو في هذا الشأن".

ولأن لجنة الشؤون الخارجية كانت تتجاهل دوما إلحاح تيورياقولوف في طلب المزيد من الموظفين كان هذا يضطره باستمرار إلى الانشغال بأشياء خارج إطار اختصاصاته المباشرة، فتراه يذكر في أحد خطاباته: "منذ فترة وجيزة اضطررت إلى إجراء صفقة تجارية (لاستيراد الثقاب من بلادنا) بناءً على طلب كوندراشيف (لتسليم البضاعة وتحصيل الأموال وتحويلها)، خذوا في اعتباركم أن هذا قد وضعني شخصيا في موقف صعب، وإليكم واقعة أخرى على سبيل المثال لا الحصر، فقد اتصل التاجر السعودي فاضل عرب بمؤسسة «ليسوإكسبورت» لتصدير الأخشاب، وهو يسعى للحصول على توكيل لتسويق الأخشاب السوفيتية، وعرض شروطا جيدة (وهي السداد نقدا)، وردّت عليه «ليسوإكسبورت» بخطاب جيد مهذب تقول فيه إن تلبية طلب فاضل عرب يتوقف على تقرير «مندوبنا في جدة Mr. Turakulov»".

إن رجال الأعمال السعوديين الذين طالما كافح تيورياقولوف من أجل مرونتهم وكسب ثقتهم لم تتوافر لهم إمكانية عمل الاتصالات التجارية بسبب عدم وجود ممثلين تجارين رسميين من السوفيت في جدة، ولذلك بدؤوا البحث عن طرق أخرى لإيجاد شركاء لهم من بين المؤسسات التجارية السوفيتية، فقد بعث تيورياقولوف يقول: "وهناك عدد آخر من التجار يتوجهون إلى وكلائنا التجاريين في الحديّدة ومصوع واسطنبول... إلخ، وبعضهم يراسل لجنة التجارة الخارجية في موسكو"، وكان هذا التوجه يثير قلق تيورياقولوف

لاسيما أنه كان يعلم أسبابه جيدا. وظل يتبادل تصوراته مع الإدارة ولكنه لم يعد يرى من الضروري أن يعبر عنها بصيغة دبلوماسية، فهو في نهاية المطاف قد تراكم لديه أيضا الكثير من علامات الاستياء من الإدارة، ولذلك لا ينوي السكوت أكثر من ذلك... وهو ما يتضح من كلامه، من قبيل ما يأتي:

"الاستنتاج: إذا كانت سلبيتنا تنبع من القرارات ذات المبدأ الصادرة عن الإدارة المركزية فإنه يلزم أن نقوم بها معا، وإلا فبعض الأفراد والمؤسسات سيخرقون السد، أما إذا لم يكن هناك قرارات من هذا النوع، وإذا كانت اللجنة الشعبية للتجارة الخارجية ترغب في العمل هنا فإنه طبقا للخطة التي عرضتها عليكم لابد من إرسال مندوبين من مؤسساتنا التجارية ليقوموا بالتعاون معنا بتحديد مسار تحركاتنا، أما هذا الأسلوب (ترك الأمور تجري في أعنتها) فلا يصلح، فالوضع الراهن يُعد في رأيي غير صحيح، بل ويضر بمصالحنا، وأنا الآن في حيرة لا أعرف أي سبيل أسلك.

الخلاصة: أرجو إبلاغي بالنوايا المستقبلية لدى لجنة التجارة الخارجية بشأن العمل في الحجاز. يسألونني: إلى أي مدى يمكن التعويل «بجدية ولأمد طويل» على قرار الحكومة السعودية بشأن تحرير التجارة السوفيتية.

أجيب: هذا يتوقف بدرجة كبيرة علينا نحن، إذ يجب التحرك بطريقة تعمل على تعزيز المكانة التي تم تحقيقها، فالحل يكمن في الحركة، ولابد من وضع العمل في إطار يسمح بتفادي أخطائنا في الماضي ويؤدي إلى ما نصبو إليه (من تدعيم مواقفنا وإبرام الاتفاقيات... إلخ إلخ)، أما أن نظل قابعين في مكاننا في انتظار النتائج فهذا أمر لا يجدي. فلتبدأ لجنة التجارة الخارجية ولو بدراسة السوق والتعرف على ظروف العمل، وليبدأ مندوب اللجنة في

الاتصال بطبقة التجار وليستمع إلى ابتزازاتهم، وهذا التحرك سيكون من الممكن استغلاله".

من الواضح أنه إلى جانب خيبة الأمل نتيجة تثاقل الجانب السوفيتي ممثلا في شخص لجنتي الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، كان تيورياقولوف يعاني أيضا من الإرهاق البدني، فقد كان كما سبق أن ذكرنا يضطر في أحيان كثيرة للقيام بمهام لم تكن تدخل في اختصاصه كرئيس للبعثة، ناهيك عن أن كل نداءاته بإيفاد المزيد من الموظفين لم تجد استجابة، وفي حالة سفر أعضاء البعثة لأي أسباب كان الوضع يدخل المنطقة الحرجة.

ولذلك لم يكن من قبيل العجب أن بعث تيورياقولوف إلى الإدارة بخطاب شديد اللهجة عندما غادر مساعده إزمايلوف المملكة لقضاء إجازته، حيث قال في الخطاب: "أكرر طلبي بعدم تأخير إزمايلوف لأن العمل دون مساعد صعب ومجهد بالنسبة لي، فأرجو أن تعملوا على أن يستقل الباخرة في موعد غايته سبتمبر لا أكثر، وإذا تأخر موعد باخرتنا لفترة طويلة يمكنه المجيء عن طريق نابولي - مصوّع. أرجو منكم ومن إزمايلوف التكرم «بعدم خذلاني». إن درجة الحرارة ستنخفض بحلول أكتوبر، ولذلك يمكنه ألا يخشى الطقس، وهو قد وعد أثناء رحيله أنه سيعود في موعده... كذلك يتطلب صالح العمل سرعة وصول سكرتير (للقنصل أو المساعد) كي تعمل الآلة جيدا، فلابد أن تنتبه الإدارة إلى الوضع القائم بالبعثة الآن وتعجّل بمعالجته، وإزمايلوف ليس أقل مني دراية بهذا الوضع، ومن هنا يأتي تكرار طلبي للإدارة ولكم ولإزمايلوف بأن تتعاملوا مع الموضوع بجدية".

لقد كان تيورياقولوف نفسه يدرك -وقد أبلغ رؤساءه بذلك- أنه "سيظل يتعين عليّ أن أقوم بكل شيء بمفردي... وأعترف أنني الآن نادم على أنني رفضت خدمات الموظفة التي اقترحتها عليّ لجنة الشؤون الخارجية في وقت من الأوقات"، ومع ذلك وجد في سفر إزمايلوف مبرراً جديداً ليطرح على موسكو مسألة تعيين عضو ثالث بالبعثة، حيث كتب يقول: "كما ترون فإن الأمور لا تسير في مجراها الطبيعي، فإذا أصابني مكروه ليس هناك بالفعل من يمكنه تسلّم الأرشيف وغيره، علاوة على أن حجم العمل نفسه يتطلب شخصين، ففي الفترة الأخيرة توقف عملنا الإعلامي تماما بسبب الأعمال الأخرى، وفي الوقت نفسه مطلوب تحسين العمل الإعلامي ليتم أداؤه كما يجب، بالإضافة إلى أن هناك شؤون المقر والحسابات. حتى لو اقتضت الضرورة القصوى أن يكون العضو الثالث تحت التدريب سيكون هذا أسهل، لأننا بهذه الطريقة سنضمن دائما إعداد عضو للمستقبل".

لكن للأسف يبدو أن إدارة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية لم يعد لديها نية لتأهيل الكوادر للعمل ببعثتها في جدة، ففي أواخر عام ١٩٣٣م تلقت بعثتا الاتحاد السوفيتي في المملكة العربية السعودية واليمن مذكرة تحليلية من الرفيق أوسيتروف تشير مباشرة إلى أن الوضع في مجال التجارة مع دول حوض البحر الأحمر كان يشبه التخريب، وكانت هذه الدول لا تزال تنتشر فيها "تلك الميول غير الثابتة وأحيانا السلبية التي كانت تبديها دوائرنا التجارية بشأن كافة القضايا المتعلقة بمواصلة تنمية النشاط التجاري في حوض البحر الأحمر، كذلك أصبحت المشاكل التجارية في الدول الأخرى

والقضايا الكبرى المتعلقة بهذه المشاكل تستحوذ على اهتمام الدوائر التجارية، مما أدى إلى تراجع قضايا منطقة البحر الأحمر إلى ذيل القائمة.

فالقرارات الخاصة بالقضايا المهمة والمستعجلة في التجارة بمنطقة البحر الأحمر تتأجل أسبوعا بعد أسبوع، وإصرار بعض القائمين على التجارة ممن يدافعون عن مصالح التجارة في هذه المنطقة لايسفر عن نتيجة تذكر، بل يؤدي أحيانا إلى نتيجة سلبية، وبعض القيادات التجارية يساورها الشك في جدوى النشاط التجاري في منطقتكم، وأنه لابد أولا من تكليف اللجان المختصة بالإدارة لعمل تقرير عن جدوى هذا النشاط ومدى الحاجة إلى الاستمرار فيه.

ويزداد الوضع تعقيدا مع توقف التجارة فعليا في جنوب فارس مما يدفع مؤسسة «سوفتورغفلوت» للنقل البحري إلى التفكير في ضرورة إلغاء رحلاتها على خط فارس، وكمية البضائع الموردة إلى دول حوض البحر الأحمر ليست كافية للدرجة التي يمكن من أجلها مواصلة رحلات البواخر. وموقف «سوفتورغفلوت» يزيد من تدهور الوضع العام ويعزز من موقف الدوائر التجارية الداعية إلى التصفية.

إن خروج الحجاز من دائرة النشاط التجاري، والكساد السائد في إريتريا بعد رحيل الرفيق ستوباك، وعدم اتخاذ قرارات حتى الآن بشأن العروض الواردة من الحبشة، وكذلك عدم توافر الرغبة لدى مؤسسة «سويوز نفط إكسبورت» والدوائر التجارية في مواصلة تنمية تجارة المنتجات البترولية في اليمن، كل ذلك أدى إلى ظهور وتطور وتقوية نزعات التصفية التي تكمن جذورها من ناحية في

التغيرات الكبرى التي تعرّض لها الوضع العام لتجارتنا بالأسواق الخارجية في الآونة الأخيرة، ومن ناحية أخرى في العجز في السلع التصديرية.

وتشير الدوائر التجارية المعنية بتنمية التجارة في منطقة البحر الأحمر إلى أن المعلومات حول السوق اليمنية قد توقفت تماما في الآونة الأخيرة، ولا تتلقى الشركات أي طلبيات محددة، أما الحجاز فلا يصل منها ردود على التساؤلات العديدة التي تطرحها المؤسسات التجارية بشأن موضوع المعرض. وهذه السلبية تعزز كثيرا من موقف دوائر التصفية".

وفي حقيقة الأمر كانت العلاقات التجارية مع التجار السعوديين والاتصالات السياسية مع قيادة المملكة، التي كان لجهود تيورياقولوف الفضل في تنشيطها، قد بدأت تتلاشى تدريجيا من الصفحات الأولى للنشرات الإعلامية، وتختفي من أولويات إدارة اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية، إذ آلت الصدارة للأحداث الأوروبية (حيث كان قد تم في ذلك الوقت توقيع معاهد مع فرنسا) واعتراف الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي والدعوة لعضوية عصبة الأمم.

وبعد أن تم في صيف عام ١٩٣٤م تشغيل محطة الاتصالات الآلية -آخر «المشروعات الكبرى» للمندوب المفوض- التي أهديت للأمير فيصل بدأت الحياة في البعثة تتوقف تدريجيا، حيث انحسر تبادل المعلومات والطلبات مع الإدارة، خاصة وأن موسكو كانت تشهد أيضا تحولات كبيرة، فكاراخان نائب رئيس اللجنة الشعبية للشؤون الخارجية (١٩٢٧ - ١٩٣٤) والأب الروحي لتيورياقولوف كان قد تم نقله وأصبح يشغل منصب المندوب المفوض لدى

تركيا، وكان هذا بمنزلة نقطة النهاية لمراسلاتهم الرسمية والودّية في الوقت نفسه، بل وأحيانا الطريفة والساخرة.

أما الحالة المعنوية المتردّية والظروف المناخية القاسية التي كانت تحيط بنذير تيورياقولوف وهو يدافع عن مصالح بلاده في أراضي الجزيرة العربية فخير دليل عليها هو ذلك الخطاب المليء بالأسى والإرهاق، الذي بعث به قبل سفره النهائي بقليل إلى تسوكرمان مدير إدارة الشرق الأولى في لجنة الشؤون الخارجية، والذي جاء فيه:

"الرفيق الموقر تسوكرمان!

أنتهز هذه الفرصة كي أعرب لكم عن شديد إعجابي بكم كرجل عاش طويلا في طشقند، وانطلاقا من هذا أسمح لنفسي بأن أصارحكم بأن السنوات السبعة التي قضيتها في ظروف الجزيرة العربية القاسية لا تنم عن العناية بالإنسان، وهذا ليس له علاقة بأي من المسؤولين، فقط أقول لكم إن من سخرية القدر أن الرفيق كاراخان الذي كان أكثر القائمين على شؤوننا ارتأى أنه - على ما يبدو - مضطر لأن يبدي عطفه نحوي، فهل بعد هذه الشفقة يمكن للإنسان أن يعتبر أنه حصل على ما يرضيه - هذا ما سأسألكم عنه لاحقا.

سبع سنوات في الجزيرة العربية هي سبع سنوات في غرفة البخار بحمامات ساندون[1]، بعيدا عن أي عمل حقيقي. ولا أريد أن أستجدي

(١) حمامات شهيرة في موسكو (المترجم).

الشفقة من أحد، ولكن في الوقت نفسه أقول لكم إنني في حاجة للعلاج مدة ثلاثة أو أربعة أشهر على الأقل لكي أتخلص من كل أمراضي وأستعيد قواي.

لقد منحتموني إجازة مدة شهر لقضائها بالخارج، وأنا شاكر من كل قلبي للرفيق كريستينسكي ولكم على هذا، فالرفيق كريستينسكي وضع تقييما فعلياً لحالتي في خطابه الذي بعث به إليّ من خلال إزمايلوف، وطرح مسألة أن أحصل على فترة للراحة.

سيكون من دواعي سروري البالغ أن ألتقي بكم فور وصولي إلى موسكو، وأتحدث معكم كأخ لأخ عن كل شيء.

مع أطيب تحياتي.

نذير تيورياقولوف"

وفي عامي ١٩٣٤ - ١٩٣٥م ظلت العلاقات السوفيتية السعودية تستند لفترة على شهرة ومكانة تيورياقولوف، وفي هذه السنوات نفسها أفل مشواره الدبلوماسي، ففي نهاية عام ١٩٣٥م تم استدعاؤه إلى موسكو بالعبارة التقليدية «نظرا لنقلكم إلى عمل آخر».

وبهذه المناسبة بعث الملك عبد العزيز آل سعود برسالة إلى ميخائيل كالينين رئيس اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد السوفيتي قال فيها:

"صاحب الفخامة!

إن من دواعي سرورنا أن نتلقى خطابكم الذي تكرمتم فيه بإبلاغنا بنقل

سعادة نذير تيورياقولوف إلى عمل آخر، وفي هذا الصدد نعرب لفخامتكم عن ارتياحنا للجهود التي بذلها وزيركم المفوض المذكور من أجل تنمية علاقات الصداقة والعلاقات الطيبة القائمة لحسن الحظ بين البلدين، فقد آتى عمله ثمارا طيبة، وننتهز هذه الفرصة لنعرب لكم عن خالص التمنيات بالرفاه لكم والرخاء لحكومتكم وشعبكم".

حرر في قصرنا بمكة في ١٥ من ذي الحجة ١٣٥٤هجرية.

عبد العزيز آل سعود (توقيع).